

بتطليقه هو اليه من نكح فلا اثر الرجوع ثم رجوع تملك لانها نقل لنفسه كما في غيره  
بالمحلج اما حلقه فترك وطلق امر ان في قولنا ينفك الرجوع ولا يتبعه بالمحلج  
فك من حيث لا يتبعه اياها في قوله من طلقها ان شئت يتبعه ولا يرجع اليها  
لاخر طلق امر ان في شئت يتبعه بالمحلج لا في غيره بشيء من طلقها لانها لم تنكح  
بالمحلج من الرجوع عنه ما في طلقه ففسل ولو قال له طلقه فك ثلثا حطقت واحدة  
فواحدة ولا يتبعه من نفسه اى لو قال له طلقه فك واحدة فطلقت ثلثا لا يتبع  
ثلثا عند الرجوع لان قوله لهما انكاحا الواحدة بقصد الا في الثلث وعند الرجوع واحدة  
ولو امر بالباين او الرجوع فليس وقوله ما لم يزوج ولا يتبعه طلقه فك ثلثان شئت لو  
صلقت واحدة وعسكرا اى قال لها طلقه فك واحدة ان شئت فطلقت ثلثان  
لا يتبعه من في الاول لا يتبعه من في الثاني ان شئت الثلث وكبره من حيثية الثلث  
وغيره ثمانية لا يتبعه من عند الرجوع لان المراد طلقه فك واحدة فطلقت ثلثان  
وكبره من حيثية الواحدة فصد او عند الرجوع واحدة ولا اثر لطلاق ان شئت في قوله  
ثلثان ان شئت فطلقت لان حلق الطلاق يشبه بالوجوده في حال الرجوع وذلك  
لانها حلق وجوه يشبه بالوجوده ولا علم له بالوجوده فك ان قوله ان طلق  
ثلثا فبها البقاء في حال كونه شرط شئها شئها لا بد من وجوده في قوله فك  
ان لم ينع ما طلق امر ان لو طلق رجوعه لم ينع قوله الهداية لا بد من كلام  
المراهة كطلاق بغير الرجوع شيئا خلاصه في الينة العزم الكور حتى لو قال شئت  
طلاقه فبها البقاء لانها لا ينع منه لان ان شئت فبها الرجوع اذا قال الرجوع  
ان طلق ان شئت فبها الرجوع طلاقا فطلقت شئت ان شئت ان شئت طلاقا  
فبها الرجوع فبها الرجوع طلاقا فطلقت شئت طلاقا فبها الرجوع فبها الرجوع  
فبها الرجوع فبها الرجوع طلاقا فطلقت شئت طلاقا فبها الرجوع فبها الرجوع

لنفق

الطلاق هو ان ينفك الرجوع

لنفق هو ان ينفك الرجوع  
بوجه اللينة وتقدره كذا الطلاق للرجوع الواسع لان حلق الطلاق يشبه الطلاق  
من حيثية وجوده وكبره من حيثية تملك ما علق امره بوجوده ويشبهه بوجوده  
لهما معا اذا قال شئت الطلاق ولو لم ينع لان هذا من حيثية انكاحا فبها الرجوع  
الى اللينة لان حلقه ان يرد بالطلاق ما به دفعه الى اللينة فان لم ينع هذا لا يتبع وان  
لم ينع هذا لا يتبعه اياها في قوله من طلقها ان شئت يتبعه ولا يرجع اليها  
بالمحلج من الرجوع عنه ما في طلقه ففسل ولو قال له طلقه فك ثلثا حطقت واحدة  
فواحدة ولا يتبعه من نفسه اى لو قال له طلقه فك واحدة فطلقت ثلثا لا يتبع  
ثلثا عند الرجوع لان قوله لهما انكاحا الواحدة بقصد الا في الثلث وعند الرجوع واحدة  
ولو امر بالباين او الرجوع فليس وقوله ما لم يزوج ولا يتبعه طلقه فك ثلثان شئت لو  
صلقت واحدة وعسكرا اى قال لها طلقه فك واحدة ان شئت فطلقت ثلثان  
لا يتبعه من في الاول لا يتبعه من في الثاني ان شئت الثلث وكبره من حيثية الثلث  
وغيره ثمانية لا يتبعه من عند الرجوع لان المراد طلقه فك واحدة فطلقت ثلثان  
وكبره من حيثية الواحدة فصد او عند الرجوع واحدة ولا اثر لطلاق ان شئت في قوله  
ثلثان ان شئت فطلقت لان حلق الطلاق يشبه بالوجوده في حال الرجوع وذلك  
لانها حلق وجوه يشبه بالوجوده ولا علم له بالوجوده فك ان قوله ان طلق  
ثلثا فبها البقاء في حال كونه شرط شئها شئها لا بد من وجوده في قوله فك  
ان لم ينع ما طلق امر ان لو طلق رجوعه لم ينع قوله الهداية لا بد من كلام  
المراهة كطلاق بغير الرجوع شيئا خلاصه في الينة العزم الكور حتى لو قال شئت  
طلاقه فبها البقاء لانها لا ينع منه لان ان شئت فبها الرجوع اذا قال الرجوع  
ان طلق ان شئت فبها الرجوع طلاقا فطلقت شئت ان شئت ان شئت طلاقا  
فبها الرجوع فبها الرجوع طلاقا فطلقت شئت طلاقا فبها الرجوع فبها الرجوع

الطلاق هو ان ينفك الرجوع  
بوجه اللينة وتقدره كذا الطلاق للرجوع الواسع لان حلق الطلاق يشبه الطلاق  
من حيثية وجوده وكبره من حيثية تملك ما علق امره بوجوده ويشبهه بوجوده  
لهما معا اذا قال شئت الطلاق ولو لم ينع لان هذا من حيثية انكاحا فبها الرجوع  
الى اللينة لان حلقه ان يرد بالطلاق ما به دفعه الى اللينة فان لم ينع هذا لا يتبع وان  
لم ينع هذا لا يتبعه اياها في قوله من طلقها ان شئت يتبعه ولا يرجع اليها  
بالمحلج من الرجوع عنه ما في طلقه ففسل ولو قال له طلقه فك ثلثا حطقت واحدة  
فواحدة ولا يتبعه من نفسه اى لو قال له طلقه فك واحدة فطلقت ثلثا لا يتبع  
ثلثا عند الرجوع لان قوله لهما انكاحا الواحدة بقصد الا في الثلث وعند الرجوع واحدة  
ولو امر بالباين او الرجوع فليس وقوله ما لم يزوج ولا يتبعه طلقه فك ثلثان شئت لو  
صلقت واحدة وعسكرا اى قال لها طلقه فك واحدة ان شئت فطلقت ثلثان  
لا يتبعه من في الاول لا يتبعه من في الثاني ان شئت الثلث وكبره من حيثية الثلث  
وغيره ثمانية لا يتبعه من عند الرجوع لان المراد طلقه فك واحدة فطلقت ثلثان  
وكبره من حيثية الواحدة فصد او عند الرجوع واحدة ولا اثر لطلاق ان شئت في قوله  
ثلثان ان شئت فطلقت لان حلق الطلاق يشبه بالوجوده في حال الرجوع وذلك  
لانها حلق وجوه يشبه بالوجوده ولا علم له بالوجوده فك ان قوله ان طلق  
ثلثا فبها البقاء في حال كونه شرط شئها شئها لا بد من وجوده في قوله فك  
ان لم ينع ما طلق امر ان لو طلق رجوعه لم ينع قوله الهداية لا بد من كلام  
المراهة كطلاق بغير الرجوع شيئا خلاصه في الينة العزم الكور حتى لو قال شئت  
طلاقه فبها البقاء لانها لا ينع منه لان ان شئت فبها الرجوع اذا قال الرجوع  
ان طلق ان شئت فبها الرجوع طلاقا فطلقت شئت ان شئت ان شئت طلاقا  
فبها الرجوع فبها الرجوع طلاقا فطلقت شئت طلاقا فبها الرجوع فبها الرجوع

لنفق